



تحليل الإصلاح النقدي في ليبيا

دور سعر الصرف وعرض النقود خلال الفترة 2000-2023

نسرين محمد عرفه³

كلية الاقتصاد. العجیلات
جامعة الزاوية

طارق عطية²

المعهد التقني كلية
ادارة المعاهد والتعليم التقني

حسين احمد البکوش¹

كلية القانون. زلطن
جامعة صبراته .

Monetary Reform Analysis in Libya: The Role of Exchange Rate and Money Supply During the Period 2000–2023

Hussein Imhammad Al-Bakoush¹

¹Faculty of Law, Zliten University of Sabratha

comabaesamalbkosh@gmail.com

Tarek Attia²

²Technical Institute, Kikla
gmail@Tarekatia2112.com

Nesreen Mohammed Arafa³

³Faculty of Economics, Ajilat; University of Zawiya

n.arafah@zu.edu.ly

تاريخ الاستلام: 2025/11/12 - تاريخ المراجعة: 2025/12/1 - تاريخ القبول: 2025/12/26 - تاريخ للنشر: 2026/2/6

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة الى قياس آثر التغيرات في سعر الصرف على معامل الاستقرار النقدي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2000-2023، ومن الاختبارات المبدئية تبين أن قيمة الدينار الليبي يساوي 0.223 دولار عام 2021، وقد واجه الاقتصاد الليبي ضغوط تضخمية في أغلب فترة الدراسة ووجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، ويتبين من خلال (CointEq-1) وهي ذات دلالة إحصائية مقبولة وأشارت سالبة، مما يدل على وجود تصحيح من المدى القصير الى المدى الطويل لكن في الآجل الطويل يتضح أن إشارة المتغير المستقل سالبة لكنها غير معنوية مما يعني عدم وجود آثر لسعر الصرف على معامل الاستقرار النقدي في الاجل الطويل وهذا يؤكد رأي النظرية النقدية والتي تقول بأن النقود محاباة في الأجل الطويل ويقتصر تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية في الأجل القصير.. بعد الاقتصاد الليبي اقتصاداً ريعياً يعتمد بدرجة كبيرة على الإيرادات النفطية، الأمر الذي يجعل السياسة النقدية شديدة التأثر بالنقلبات الاقتصادية والمالية، وبطبيعة العلاقة بين السياسة المالية والسياسة النقدية. شهدت ليبيا خلال الفترة الممتدة من عام 2000م وحتى عام 2023م سلسلة من محاولات الإصلاح النقدي التي اتخذها مصرف ليبيا المركزي، استهدفت معالجة الاختلالات النقدية والمالية، وتحقيق قدر من الاستقرار في سعر الصرف، والحد من الضغوط التضخمية، وتعزيز الثقة في الجهاز المالي. وقد تناولت

الدراسة التطور التاريخي للفترة 2000-2023 ف وقام المركزي بالاصلاحات المبكرة خلال 2000-2010 ف . وكذلك تناولت الدراسة الاحداث التي مر بها البلاد خلال 2011 ف والانقسامات السياسية واثرها على الاقتصاد الوطني . وبعد 2014-2023 ف شهدت البلاد الاصلاحات النقدية وسياسات سعر الصرف كاحد التحديات النقدية ارتفاعاً في المعروض النقدي والسيولة غير المنضبطة، ما ساهم في تقسي التضخم وضعف ثقة الجمهور في القطاع المصرفي.

تناولت الدراسة التحليل القياسي لاختبار المتغيرات والمتمثلة في سعر الصرف والمعروض النقدي.

كما أوصت الدراسة بالعمل على تنسيق العمل في منظومة السياسات الاقتصادية بهدف تحقيق استقرار ناري مستدام في الاقتصاد الليبي وإصلاح المنظومة المصرفية والمالية وإنشاء أسواق مالية فاعلة تساعد السلطة النقدية في تعزيز أدوات السياسة النقدية والعمل على تنويع الاقتصاد الليبي.

كما أوصت الدراسة بضرورة مراجعة القرارات المتعلقة بعرض النقود وتجاوز الأخطاء التي تم ارتكابها من قبل السلطات النقدية والمالية على حد سواء، ورسم سياسة واضحة من قبل البنك المركزي لتحقيق استقرار دائم في عرض النقود بما يضمن اقتراب السعر التوازن من سعر الصرف الثابت. كتب هذا المستخلص من قبل المنظومة.

الكلمات المفتاحية: الإصلاح النقدي - ليبيا - سعر الصرف - عرض النقود

مقدمة:

شهدت ليبيا خلال الفترة الممتدة من عام 2000م وحتى عام 2023م سلسلة من محاولات الإصلاح النقدي التي اتخذها مصرف ليبيا المركزي، استهدفت معالجة الاختلالات النقدية والمالية، وتحقيق قدر من الاستقرار في سعر الصرف، والحد من الضغوط التضخمية، وتعزيز الثقة في الجهاز المالي. غير أن مسار هذه الإصلاحات تأثر بدرجة كبيرة بالتحولات السياسية والمؤسسية التي عرفتها البلاد، خاصة بعد عام 2011م، وما ترتب عنها من تحديات بنوية حتى من فاعالية السياسات النقدية وأثرت في قدرتها على تحقيق أهدافها المرجوة، يهدف البحث إلى التعرف على العوامل المؤثرة على عرض النقود وأثرها على سعر الصرف. اعتمد البحث على القياس. بناءً على بيانات النشرات الاقتصادية والتقارير السنوية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي في الفترة من (2000-2023).

الفصل التمهيدي

مقدمة:

واجه الاقتصاد الليبي تحديات كبيرة في مجال الإصلاح النقدي، حيث شهدت الفترة من 2000 إلى 2023 تقلبات في السياسات النقدية وتأثيرات خارجية (مثل التغيرات في أسعار النفط والاضطرابات السياسية) أثرت على استقرار العملة الوطنية (الدينار الليبي) ومعدلات التضخم. رغم الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار النقدي، لا تزال هناك تحديات تتعلق بإدارة سعر الصرف وعرض النقود، مما يستدعي دراسة وتحليل دور هذه المتغيرات في تعزيز الإصلاح النقدي في ليبيا. (الباحثين بالاعتماد على النشرة الاقتصادية - اعداد محتففة)

المشكلة:

"يواجه الاقتصاد الليبي تحديات كبيرة في مجال الإصلاح النقدي، خاصة فيما يتعلق بإدارة سعر الصرف وعرض النقود. خلال الفترة من 2000 إلى 2023، شهدت ليبيا تقلبات في سعر الصرف للدينار الليبي وتغيرات في عرض النقود، مما أثر على الاستقرار الاقتصادي ومعدلات التضخم. رغم الجهود المبذولة لتحقيق استقرار سعر الصرف وإدارة عرض النقود، لا تزال هناك تحديات تتعلق بـ :

1. تأثير تقلبات أسعار النفط على سعر الصرف..

2. ضعف فعالية السياسة النقدية في التحكم بعرض النقود.

3. تأثير التغيرات في عرض النقود على معدلات التضخم.

4. محدودية الاحتياطيات النقدية لدعم سعر الصرف

السؤال الرئيسي:

ما هو تأثير إدارة سعر الصرف وعرض النقود على الإصلاح النقدي في ليبيا خلال الفترة 2000-2023، وكيف يمكن تحسين السياسات النقدية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي؟ (الباحثين بالاعتماد على النشرة الاقتصادية - اعداد مختلفة)

اهداف البحث:

1. تحليل تأثير سعر الصرف وعرض النقود على الإصلاح النقدي في ليبيا خلال الفترة 2000-2023.

2. قياس تأثير تقلبات سعر الصرف على الاستقرار الاقتصادي في ليبيا.

3. تقديم توصيات لتعزيز فعالية السياسات النقدية في إدارة سعر الصرف وعرض النقود (الباحثين)

أهمية البحث:

تسعى الدراسة إلى التعرف على أهم المتغيرات التي تؤثر على الاقتصاد الليبي المتمثل في سعر الصرف وعرض النقود على معدلات التضخم في ليبيا، ومحاولة تجنب الآثار السيئة التي قد يسببها الارتفاع في المستوى العام في الأسعار على مستوى معيشة الأفراد في المجتمع الليبي (الباحثين)

فرضيات البحث:

1. يؤثر سعر الصرف بشكل كبير على فعالية الإصلاح النقدي في ليبيا خلال الفترة 2000-2023

2. زيادة عرض النقود تؤدي إلى تراجع قيمة الدينار الليبي وتفاقم التضخم في ليبيا.

3. إدارة سعر الصرف وعرض النقود بشكل متوازن تساهم في تعزيز الاستقرار النقدي في ليبيا.

منهجية البحث:

اعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفي والأسلوب الكمي من خلال استخدام الاقتصاد القياسي للوصول إلى تقدير أثر سعر الصرف وعرض النقود على معدل التضخم في ليبيا، وقد تم الاعتماد على البيانات المنشورة الرسمية كذلك التي تتضمنها الحسابات القومية أو التي ينشرها مصرف ليبيا المركزي ومصلحة الإحصاء والتعداد، والهيئة الوطنية

للمعلومات والتوثيق، ومجلس التخطيط العام، وصندوق النقد العربي في الحصول على البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة كمصدر رئيس للبيانات، وعلى الكتب والدوريات والبحوث المتعلقة بذات الموضوع كمصدر ثانوي.

حدود البحث:

الحدود المكانية الاقتصاد الليبي، الحدود الزمنية الفترة من 2000-2023ف . (الباحثين)

الترجمة

الدراسات السابقة:

حاول الباحث التعرف على الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع، وذلك بغرض التعرف على مناهجها وأهدافها كخطوة الزمة لتحديد منهج هذه الدراسة وأهدافها، من أبرز هذه الدراسات ما يلي:

1. دارسة داغر وآخرون (2010) هفت إلى التعرف على أثر كل من عرض النقود وسعر الصرف على

معدل التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2008 – 1990، وكانت متغيرات الدراسة غير ساكنة في مستوياتها، وأنه تحققت صفة السكون فقط عند فرقها الثالث، واعتمدت الدراسة نموذج تصحيح الخطأ، وتوصلت الدراسة إلى أن المتغيرات المستقلة المتمثلة في نمو عرض النقود بمفهومه الواسع ونمو سعر صرف الدينار تساعده في تفسير التغيرات التي تحدث في نمو معدل التضخم في الأمد الطويل والأمد القصير.

2. استخدمت دراسة أحمد وآخرون (2023) (بيانات عن الاقتصاد المصري خلال الفترة 1990 – 2020 وذلك للتحقق

من وجود أثر مباشر لترابط الدين العام على معدل التضخم، وكذلك التحقق من وجود

أثر غير مباشر من خلال تأثير الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي على سعر الصرف وعرض النقود، وتأثير هذين المتغيرين على معدل التضخم في مصر، وتوصلت الدراسة إلى عدم القدرة على التتحقق من ، بينما تم التتحقق من معنوية وجود الأثر غير المباشر من خلال سعر الصرف وجود الأثر المباشر إحصائياً وعرض النقود .

3. استهدفت دراسة نزالي (2019) معرفة العلاقة بين سعر الصرف الرسمي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي وعرض النقود بالمفهوم الواسع للفترة الزمنية 2016 – 1990، حيث تحولت الجزائر من

نظام الصرف الثابت إلى المعوم المدار، وتم تطبيق سعر صرف يتواافق مع أهداف السياسة النقدية من خلال تكيف عرض النقود مع مستوى النشاط الاقتصادي، وتوصلت الدراسة إلى أن نمو عرض النقود يؤثر على سعر الصرف الرسمي.

4. اعتمدت دراسة (Amhimmid, Yanto, Setyadharma, 2021) على بيانات ثانوية وكمية باستخدام عينة عن أسعار الفائدة وعرض النقود وسعر الصرف على معدلات التضخم في كل من دولتي إندونيسيا ولبيبا عن الفترة 2005 – 2019، واستخدمت (برنامج EViews في تحليل البيانات بنموذج ECM آلية تصحيح الأخطاء (وتوصلت الدراسة إلى أنه يؤثر سعر الفائدة و

سعر الصرف بدرجة كبيرة على التضخم في كل من الدولتين ، بينما يؤثر عرض النقود بدرجة كبيرة على التضخم في الدولتين.

5. هدفت دراسة بوفروة وآخرون (2019) إلى قياس أثر كل من عرض النقود و كذلك سعر الصرف الموازي على التضخم في ليبيا في الأجلين القصير والطويل خلال الفترة 2018-2015، باستخدام نموذج VECM وباستخدام عدة اختبارات منها اختبار ديكى فولر الموسع Test ADF واختبار جوهانسن للتكامل المشترك، وتحليل دالة الاستجابة لردة الفعل Function Response Impulse ، و تو صلت إلى عدم وجود عالقة سلبية في المدى القصير تتجه من عرض النقود وكذلك سعر الصرف الموازي على التضخم، ووجود عالقة موجبة في الأمد الطويل، أي أن زيادة عرض النقود وسعر الصرف يؤديان إلى زيادة التضخم حيث تؤدي زيادة عرض النقود وسعر صرف الدينار الليبي إلى مزيد من الضغوط التضخمية في الأجل الطويل، والجزء الآخر قد يكون راجع لأسباب هيكلية كعدم استقرار قطاع التصدير المبني على قطاع النفط الذي يتسم بتقلب أسعاره.

الإصلاح النقدي:

مقدمة:

يُعد الإصلاح النقدي أحد المحاور الجوهرية للسياسة الاقتصادية، لما يؤديه من دور حاسم في تحقيق الاستقرار النقدي وضبط مستويات السيولة والتحكم في معدلات التضخم، فضلاً عن الحفاظ على القوة الشرائية للعملة الوطنية. وتكتسب هذه الأهمية بعدها خاصاً في حالة الاقتصاد الليبي، باعتباره اقتصاداً ريعياً يعتمد بدرجة كبيرة على الإيرادات النفطية، الأمر الذي يجعل السياسة النقدية شديدة التأثير بالقلبات الاقتصادية والمالية، وبطبيعة العلاقة بين السياسة المالية والسياسة النقدية. وفي هذا السياق، شهدت ليبيا خلال الفترة الممتدة من عام 2000م وحتى عام 2023م سلسلة من محاولات الإصلاح النقدي التي اتخذها مصرف ليبيا المركزي، استهدفت معالجة الاختلالات النقدية والمالية، وتحقيق قدر من الاستقرار في سعر الصرف، والحد من الضغوط التضخمية، وتعزيز الثقة في الجهاز المالي. غير أن مسار هذه الإصلاحات تأثر بدرجة كبيرة بالتحولات السياسية والمؤسساتية التي عرفتها البلاد، خاصة بعد عام 2011م، وما ترتب عنها من تحديات بنوية حدّت من فاعلية السياسات النقدية وأثرت في قدرتها على تحقيق أهدافها المرجوة.

مفهوم الإصلاح النقدي في ليبيا:

الإصلاح النقدي في ليبيا يشير إلى مجموعة الإجراءات والسياسات التي اتخذها مصرف ليبيا المركزي (السلطة النقدية في البلاد) بهدف تحقيق الاستقرار النقدي، ضبط السيولة، تنظيم سعر الصرف، ومحاربة التضخم، وذلك في ظل اقتصاد يعتمد بشكل رئيسي على النفط ويواجه تحديات سياسية واقتصادية مستمرة منذ عام 2011.

1. الخلفية والتطور التاريخي . (2000-2023).
2. الفترة المبكرة (2000 - منتصف 2010).

- بدأ مصرف ليبيا المركزي في تنفيذ السياسة النقدية بعد 2000، مع تغييرات في سعر الصرف والتحكم في المعروض النقدي. مصرف ليبيا المركزي.
- تم تأسيس لجنة السياسة النقدية عام 2005 داخل المصرف لتطوير إطار السياسات النقدية وتحقيق الاستقرار في الأسعار. (مصرف ليبيا المركزي).

خلال هذه الفترة سعى البنك للتحكم في السيولة النقدية وحركة رأس المال، لكنه ظل يواجه صعوبات في التفاعل مع حجم الاقتصاد النفطي وارتباطه بسياسات الإنفاق الحكومي.

ماهية سعر الصرف: Exchange Rate:

"سعر الصرف هو سعر تبادل العملات بعضها ببعض، وهو عدد الوحدات من العملة الأجنبية للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية" (Grandjean, 1995, 05)، وهو السعر الذي يتم تعامل أي قيمة بالعملة الوطنية، أي عبارة عن قيمة ما يدفع بالعملة الوطنية لقاء النقود والعملات الأجنبية مقابل الحصول على العملة الأجنبية، ويمكن تعريف سعر الصرف على أنه سعر تبادل العملات بعضها ببعض (Razq, 2010, 120)، وهو ذلك العلم الذي يهتم بالصرف والوسائل التي يتم عن طريقها تحويل الحقوق من الثروة بعملة دولة ما إلى حقوق من الثروة بعملة دولة أخرى، كما أنه يشتمل على دراسة له مبادلة عمل دولة ما بعملة دولة أخرى، والأسلوب الذي يحتم ضرورة قيام مثل الأسلوب الذي يتم وفقاً لهذا التبادل والأشكال التي يمكن أن يتذرّع بها، و عدم استقرار سعر الصرف يؤثر بشكل كبير في السياسات الاقتصادية للدولة، و الدول التي تتتنوع فيها التجارة وكذلك هيكل الإنتاج تُعد قدرتها أكثر في الاستجابة للتقلبات الحاصلة في سعر الصرف والعكس صحيح في

حالة الدول التي لا تتمتع بتتنوع سواء في التجارة أو الهيكل الإنتاجي (الداوي، 14، 2016).

وظائف سعر الصرف:

1. وظيفة قياسية: وفيه يتم قياس ومقارنة الأسعار المحلية مع أسعار السوق العالمية من قبل المنتجون المحليين، وكذلك يمثل سعر الصرف بالنسبة له حلقة وصل بين الأسعار المحلية و العالمية.
2. وظيفة تطويرية: يستخدم سعر الصرف في تشجيع صادرات معينة من خلال دوره في تطويرها، ومن جانب آخر، يمكن أن يؤدي إلى الاستغناء أو تعطيل صناعات معينة أو الاستعاضة عنها باستيراد سلع تكون أسعارها أقل من أسعار السلع المحلية، و يمكن كذلك الاعتماد على سعر صرف لتشجيع واردات سلع معينة، وبالتالي نلاحظ أن سعر الصرف يؤثر على التوزيع السمعي والجغرافي للتجارة بين الدول.
3. وظيفة توزيعية: إن سعر الصرف يرتبط بالتجارة الخارجية وبالتالي فهو يمارس وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي، حيث تقوم هذه التجارة الخارجية بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي بين الدول .

عرض النقود:

مقدمة

يُعد عرض النقود من المفاهيم الأساسية في الاقتصاد الكلي، إذ يمثل إجمالي كمية النقود المتاحة في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة، سواء كانت في شكل عملات ورقية ومعدنية أو ودائع مصرافية قابلة للسحب. وينظر إليه كأحد المحركات الرئيسية للنشاط الاقتصادي، حيث يؤثر بشكل مباشر على معدلات التضخم، أسعار الفائدة، والنمو الاقتصادي.

مفهوم عرض النقود

عرض النقود هو مجموع الأصول السائلة التي يمكن استخدامها مباشرة في عمليات الشراء والدفع. ويشمل:
العملات الورقية والمعدنية التي يحملها الأفراد والشركات. النقود المتداولة -
الودائع تحت الطلب: الأموال المودعة في البنوك والتي يمكن سحبها أو استخدامها فوراً.
الأدوات شبه النقدية: مثل الودائع لأجل وشهادات الإيداع، التي يمكن تحويلها إلى نقد بسهولة نسبياً.

مستويات عرض النقود

يُقاس عرض النقود عادةً عبر عدة مؤشرات:

- M1: يشمل النقود المتداولة والودائع تحت الطلب.
- M2: يشمل M1 بالإضافة إلى الودائع الادخارية والأدوات شبه النقدية.
- M3: يشمل M2 مع الأصول المالية الأكبر والأقل سيولة.

أهمية عرض النقود

- تحفيز النمو الاقتصادي: زيادة عرض النقود قد تدعم الاستثمار والاستهلاك.
- التأثير على التضخم: الإفراط في عرض النقود قد يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.
- توجيه السياسة النقدية: البنوك المركزية تحكم في عرض النقود عبر أدوات مثل سعر الفائدة وعمليات السوق المفتوحة.

خاتمة

إن فهم عرض النقود وإدارته يعد أمراً حيوياً لحفظ على استقرار الاقتصاد. فالتوازن بين توفير السيولة الكافية وتحجيم التضخم هو التحدي الأكبر أمام صانعي السياسات النقدية.
إذا رغبت، يمكنك إعداد رسم بياني مبسط يوضح العلاقة بين عرض النقود والتضخم والنمو الاقتصادي ليجعل المقالة أكثر وضوحاً. هل ترغب أن أضيفه؟

القاعدة النقدية غير المقترضة

إن الزيادة في مقدار الاحتياطي غير المقترض، نتيجة لعمليات شراء السوق المفتوحة، بشراء المصرف центрالى للسندات، هذا يزيد مقدار القاعدة النقدية المتوفرة لحماية العملية المتداولة والودائع تحت الطلب، وهذا يؤدي إلى رفع مقدار

عرض النقود ويحدث العكس في حالة انخفاض الاحتياطات غير المفترضة مع القاعدة النقدية غير طرديا نتيجة بيع السوق المفتوحة، وبذلك يكون عرض النقود مرتبطة ارتباطا وثيقا بالقاعدة النقدية الغير مفترضة .

نسبة العملة إلى الودائع تحت الطلب:

تخضع الودائع تحت الطلب لتأثير تغير المضاعف النقدي، بينما العملة في التداول غير خاضعة لهذا التغير في المضاعف في حالة انخفاض في نسبة العملة في التداول إلى الودائع تحت الطلب فإن مستوى التوسيع المضاعف الكلي سيزداد وهذا يؤدي إلى زيادة عرض النقود، وعلى العكس في حالة ارتفاع هذه مع نسبة العملة إلى الودائع تحت الطلب. عكسيا النسبة.

الفصل الرابع

الجانب القياسي

الجدول (1) يوضح بيانات كلا من عرض النقود وسعر الصرف خلال الفترة من 2000-2023ف

| سعر الصرف | عرض النقود M2 | السنة |
|-----------|---------------|-------|
| 0.5434 | 10232.8 | 2000 |
| 0.64409 | 12288.4 | 2001 |
| 1.21063 | 13004.1 | 2002 |
| 1.30187 | 14051.8 | 2003 |
| 1.25064 | 13135.5 | 2004 |
| 1.35504 | 17096.3 | 2005 |
| 1.28821 | 19655.9 | 2006 |
| 1.22728 | 26982.1 | 2007 |
| 1.2516 | 39744.5 | 2008 |
| 1.2402 | 44161.3 | 2009 |
| 1.2575 | 46313.7 | 2010 |
| 1.2628 | 57305.9 | 2011 |
| 1.2596 | 63731.5 | 2012 |
| 1.2566 | 69005.9 | 2013 |
| 1.3379 | 69404.7 | 2014 |
| 1.3963 | 78666.3 | 2015 |

| | | |
|--------|---------|------|
| 1.4451 | 96320.9 | 2016 |
| 1.3596 | 111339 | 2017 |
| 1.3945 | 110721 | 2018 |
| 1.3998 | 108741 | 2019 |
| 1.3399 | 125543 | 2020 |
| 4.6076 | 100618 | 2021 |
| 4.8408 | 110339 | 2022 |
| 4.9014 | 112198 | 2023 |

```

REGRESSION
/DESCRIPTIVES MEAN STDDEV CORR SIG N
/MISSING LISTWISE
/STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA
/CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)
/NOORIGIN
/DEPENDENT LD
/METHOD=ENTER M2
/SCATTERPLOT=(*ZRESID , *ZPRED)
/RESIDUALS DURBIN NORMPROB (ZRESID) .

```

لتفسير الإحصائي للنموذج:

لنفترض أننا قمنا بتحليل انحدار بين سعر الصرف (EX) كمتغير تابع وعرض النقود (M2) كمتغير مستقل . إليك مثلاً على التفسير الإحصائي :

نتائج النموذج:

$$: EX = \beta_0 + \beta_1(M2) + \text{المعادلة} -$$

$\beta_0 = 1.2$. - قيمة ثابتة .

$\beta_1 = -0.05$ (M2) - معامل

- $R^2 = 0.65$

- P-value (β_1) = 0.01

- Durbin-Watson = 1.8

التفسير :

1. معامل: $M2 (\beta_1 = -0.05)$

- زيادة M2 بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض سعر الصرف (EX) بنسبة (0.05%) مع دلالة إحصائية = 0.01).

2. قيمة: $R^2 (0.65)$

- 65% من التغيرات في سعر الصرف تفسرها التغيرات في عرض النقود.(M2)

F اختبار:

- P-value < 0.05: النموذج ذو دلالة إحصائية.

Durbin-Watson (1.8).

- لا يوجد ارتباط ذاتي قوي في البقايا) قيمة قريبة من.(2)

ملخص:

- زيادة عرض النقود ترتبط بانخفاض سعر الصرف (تدهور قيمة العملة المحلية).

- النموذج ذو قدرة تفسيرية جيدة ($R^2 = 0.65$) وذو دلالة إحصائية

التفسير الاقتصادي :

توجد علاقة وثيقة بين سعر الصرف وعرض النقود، وتتأثر هذه العلاقة بعوامل اقتصادية متعددة .إليك أبرز جوانب هذه العلاقة:

1. التأثير المتبادل:

- عرض النقود → سعر الصرف :زيادة عرض النقود قد تؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية) انخفاض سعر الصرف (بسبب زيادة الطلب على العملات الأجنبية.

- سعر الصرف → عرض النقود :سعر الصرف يؤثر على السياسة النقدية، حيث قد يضطر البنك المركزي إلى تعديل عرض النقود للحفاظ على استقرار سعر الصرف.

2. آليات التأثير :

- التضخم :زيادة عرض النقود قد تزيد التضخم، مما يضعف قيمة العملة ويؤثر على سعر الصرف.

- السياسة النقدية :البنك المركزي قد يرفع سعر الفائدة لامتصاص النقود الزائدة، مما يجذب الاستثمارات الأجنبية ويفوّي العملة.

- التدفقات الرأسمالية :سعر الصرف يؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي، مما يؤثر بدوره على عرض النقود.

3. التوازن الاقتصادي:

- في الاقتصادات المفتوحة، يجب على البنك المركزي الموازنة بين استقرار سعر الصرف وتحقيق أهداف السياسة النقدية) مثل التضخم والنمو .(

4. أمثلة عملية:

- زيادة عرض النقود :قد تؤدي إلى انخفاض سعر الصرف) تدهور قيمة العملة.

- ارتفاع سعر الصرف) قوة العملة :قد يؤدي إلى تدفقات رأسمالية وتوسيع في عرض النقود.

Regression

Descriptive Statistics

| | Mean | Std. Deviation | N |
|------------|----------|----------------|----|
| سعر الصرف | .157575 | .2246247 | 24 |
| عرض النقود | 4.657917 | .3776055 | 24 |

Correlations

| | سعر الصرف | عرض النقود | |
|---------------------|-----------|------------|------|
| Pearson Correlation | 1.000 | .583 | |
| | .583 | 1.000 | |
| Sig. (1-tailed) | | . | .001 |
| | .001 | . | |
| N | 24 | 24 | 24 |
| | 24 | 24 | 24 |

Variables Entered/Removed^a

| Model | Variables Entered | Variables Removed | Method |
|-------|-------------------------|-------------------|--------|
| 1 | عرض النقود ^b | . | Enter |

سعر الصرفa. Dependent Variable:

b. All requested variables entered.

Model Summary^b

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate | Durbin-Watson |
|-------|-------------------|----------|-------------------|----------------------------|---------------|
| 1 | .583 ^a | .339 | .309 | .1866613 | .540 |

عرض النقودa. Predictors: (Constant),

سعر الصرفb. Dependent Variable:

ANOVA^a

| Model | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|-------|----------------|----|-------------|--------|-------------------|
| 1 | .394 | 1 | .394 | 11.307 | .003 ^b |
| | .767 | 22 | .035 | | |
| | 1.160 | 23 | | | |

سعر الصرفa. Dependent Variable:

b. عرض النقود Predictors: (Constant),

Coefficients^a

| Model | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | t | Sig. |
|--------------|-----------------------------|------------|---------------------------|---------|------|
| | B | Std. Error | Beta | | |
| 1 (Constant) | -1.457- | .482 | | -3.025- | .006 |
| عرض النقود | .347 | .103 | .583 | 3.363 | .003 |

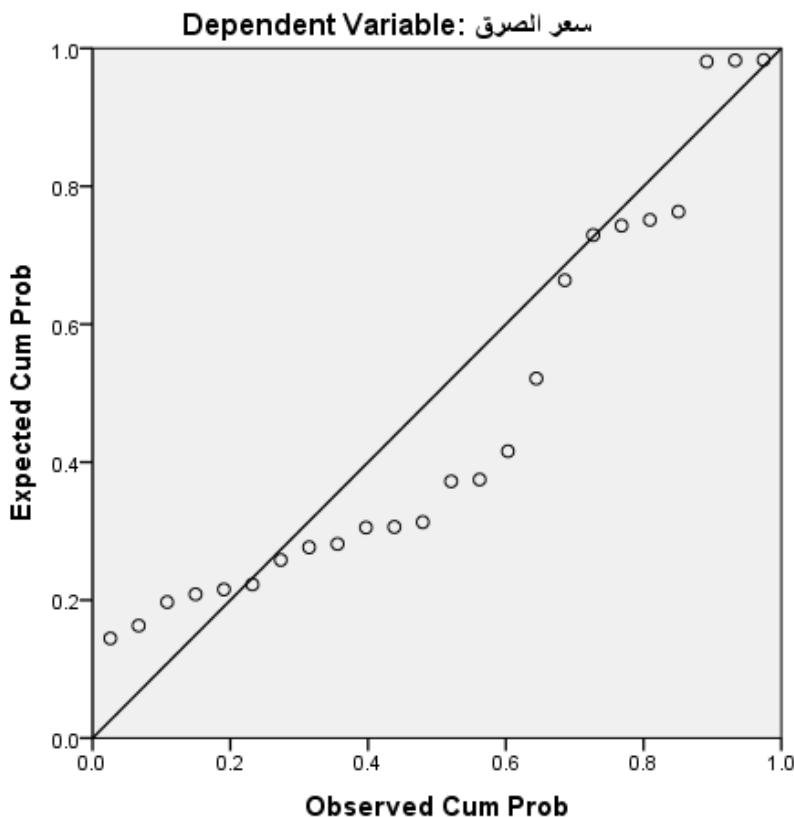
سعر الصرق. Dependent Variable:

Residuals Statistics^a

| | Minimum | Maximum | Mean | Std. Deviation | N |
|----------------------|------------|----------|----------|----------------|----|
| Predicted Value | -.066991- | .310453 | .157575 | .1308767 | 24 |
| Residual | -.1979094- | .3968304 | .0000000 | .1825583 | 24 |
| Std. Predicted Value | -1.716- | 1.168 | .000 | 1.000 | 24 |
| Std. Residual | -1.060- | 2.126 | .000 | .978 | 24 |

سعر الصرق. Dependent Variable:

Normal P-P Plot of Regression Standardized Residual



الختمة:

من خلال هذا البحث تم التعرف على السياسات النقدية المتبعة في الاقتصاد الليبي وأثارها على مكونات الطلب الكلي خلال الفترة (2000 - 2023)، وخلص البحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات توجزها فيما يلي:

النتائج:

- 1- توصل البحث بأن أدوات السياسة النقدية الأكثر فعالية نسبة الاحتياطي الإلزامي وعمليات السوق المفتوحة دون الأدوات الأخرى
- 2- توصل البحث أن هناك علاقة طردية قوية بين متغير الإنفاق العام ومتغير الاحتياطي الإلزامي وسعر الصرف $R=92\%$
- 3- المتغيرات المستقلة تفسر حوالي 84% من التباين في حجم الإنفاق العام.
- 4- دلت النتائج بأن المتغيرات المستقلة لها تأثير على المتغير التابع.

التوصيات:

- 1- اتباع سياسة انكمashية للفحاص على استقرار الأسعار.
- 2- العمل بالسياسة النقدية والمالية معاً وإعطاء دور أكبر للسياسة النقدية.
- 3- يجب أن يتحمل المصرف المركزي في ليبيا المسؤولية الكاملة.
- 4- زيادة نسبة الاحتياطي الإلزامي لدى المصارف التجارية.
- 5- الاهتمام بالسياسات الاقتصادية النقدية، والمالية، والتجارية، وسياسة أسعار الصرف.

قائمة المراجع

- 1- الدراسات السابقة.
- 2- النشرة الاقتصادية أعداد مختلفة خلال فترة البحث.
- 3- مركز البحث أعداد مختلفة.